**تمهيد:** تعتبر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات GATS أحد النتائج الهامة لجولة الأرجواي، وهي الجولة الثامنة لمنظمة تحرير التجارة الدولية من خلال الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارةGATT[1]، وكان من نتائجها الهامة إنشاء منظمة التجارة العالمية في جانفي 1995، وتوقيع الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات عام 1997 بموافقة 70 دولة، وبدأ سريان الاتفاقية كاملة عام 1999. وشملت التفاقية العامة لتجارة الخدمات GATS عدة أنواع من الخدمات أهمها الخدمات المالية وخاصة المصرفية.

**أولا: مفهوم تحرير تجارة الخدمات**

تأخذ التجارة في الخدمة شكل انتقال الخدمة من دولة المورد إلى دولة المستفيد كالخدمات المصرفية وشركات التأمين والمكاتب الهندسية، أو انتقال مستهلك الخدمة من دولته إلى دولة تقديم الخدمة كخدمة السياحة، أو انتقال المشروع الاقتصادي المؤدي للخدمة إلى دولة المستفيد، كإنشاء الشركات الأجنبية وفروعها والخبراء والمستشارين الأجانب.

يقصد بتحرير تجارة الخدمات مدى التحرر من القوانين والتشريعات الوطنية والقواعد والإجراءات التي تضعها الدولة لتقييد تجارة الخدمات.

- وتشمل الاتفاقية جميع الخدمات ذات الطابع التجاري القابلة للتداول، والتي تدخل ضمن وظائف الدولة الرئيسية وأهمها: الخدمات المالية والمتركزة في الخدمات المصرفية للبنوك، والخدمات المالية لشركات التأمين، وسوق المال، وخدمات النقل البري والبحري والجوي والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات الاستشارية والمقاولات والإنشاء والتعمير والسياحة بكافة أشكالها، والخدمات المهنية والتعليمية والطبية والاستشارية والمحاماة والمحاسبة.

**ثانيا: الجوانب الأساسية لاتفاقية تجارة الخدمات (GATS)**

1. **المبادئ الأساسية لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات:** قامت اتفاقية تجارة الخدمات على مجموعة من المبادئ التي يجب مراعاتها عند تطبيق الاتفاقية وتتمثل في:

أ. **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:** ويعني عدم التمييز بين موردي الخدمات الأجانب من حيث الدخول إلى الأسواق وشروط التشغيل، وتقضي الاتفاقية أيضا بأن أي ميزة تمنحها دولة عضو في الاتفاقية لعضو آخر ولدولة أخرى غير عضو فيها فيما يخص تجارة الخدمات ينبغي أن تمنح في الوقت ذاته ودون شروط لكافة الأعضاء في الاتفاقية.

ب. **مبدأ الشفافية:** ويعني أن الدول الأعضاء في الاتفاقية ملزمين بالإعلان عن كل القوانين والقرارات واللوائح السارية المفعول المتعلقة بالتجارة في الخدمات، بهدف تيسير زيادة مشاركة الدول النامية في تجارة الخدمات المالية، والدخول في مفاوضات الحصول على التكنولوجيا والوصول لقنوات التوزيع وشبكات المعلومات. ويعطي الاتفاق الحرية في عدم الإعلان عن المعلومات السرية التي قد يؤدي الإفصاح عنها لعرقلة تطبيق القوانين.

[1] - GATT اتفاق تجاري دولي لتقرير حقوق والتزامات متبادلة بين الأطراف المتعاقدة متعددة الأطراف في مجال العلاقات التجارية. كانت لها ثمانية جولات بداية من 1947 حتى 1994، وتعتبر جولة الأرغواي الجولة الثامنة وآخر جولة عام 1994، حيث تم فيها إنشاء منظمة التجارة العالميةOMC، والتي بدأت أعمالها عام 1995 لتحل محل اتفاقية الجات.

ت. **مبدأ التحرير التدريجي:** أي أن يكون التحرير تدريجي لتجارة الخدمات كوسيلة لتشجيع النمو الاقتصادي بين كل الشركاء التجاريين.

ث. **مبدأ زيادة مشاركة الدول النامية:** حيث يجب على مختلف الأعضاء بتسهيل زيادة مشاركة أو مساهمة الدول النامية في التجارة الدولية.

ج. **مبدأ عدم السماح بالاحتكارات والممارسات التجارية المقيدة:** نظرا لوجود بعض الخدمات غير المشروعة التي يتبعها مقدمو تحرير تجارة الخدمات، والتي تعيق تحرير تجارة الخدمات، والتي تؤدي إلى احتكار الأسواق المحلية لنوعيات معينة من الخدمات، مما يمنع منافسة الأجانب.

2. **الخدمات المصرفية والمالية التي تشملها الاتفاقية:**

أ. **مفهوم الخدمة المصرفية:** تعرف الخدمة المصرفية بأنها مجموعة الأنشطة والعمليات ذات المضمون المنفعي الكامن في العناصر الملموسة وغير الملموسة المقدمة من طرف البنك، والتي يدركها المستفيدون منها من خلال ملامحها وقيمتها المنفعية، والتي تشكل مصدرا لإشباع حاجاتهم ورغباتهم المالية والائتمانية الحالية والمستقبلية، وتشكل في الوقت ذاته مصدرا لأرباح البنك من خلال العلاقة التبادلية بين الطرفين.

**ومن بين هذه الخدمات نجد:** قبول الودائع وتقديم القروض وتحويل الأموال وتسيير المحافظ المالية وإدارة الأصول والعمليات على الأوراق المالية وعلى العملات والمنتجات المشتقة وغيرها.

- في ديسمبر 1997 في جنيف بسويسرا وقعت 80 دولة على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية والتأمينية، والتي تنص على فتح الأسواق المالية ومصارف والشركات الأجنبية التي تعمل في مجال الخدمات المالية في تلك الدول، والتي تملك حوالي 95% من أسواق الخدمات المالية العالمية، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ عام 1999.

**ويشير مصطلح تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية إلى:** تحرير التجارة في مجالات التعامل في القيم المنقولة وخدمات التأمين والسمسرة المالية وخدمات الصيرفة وغيرها مما يرتبط بسوق رأس المال. أي فتح السوق المحلية أمام الاستثمار الأجنبي، سواء من خلال فتح بنوك وشركات مالية أجنبية، أو من خلال إنشاء شركات مختلطة (ما بين مؤسسات محلية وأجنبية)، وكذا السماح للمؤسسات المصرفية والمالية المحلية ببيع منتجاتها خارج بلدها الأصلي.

تتلخص الخدمات المصرفية والمالية التي تشملها الاتفاقية فيما يلي:

أ. قبول الودائع والأموال بين الأفراد والجهات.

ب. الإقراض بكافة أشكاله، بما فيها القروض الاستهلاكية والائتمان العقاري والمساهمات وتمويل العمليات التجارية.

ت. التأجير التمويلي.

ث. خدمات المدفوعات والتحويلات، بما فيها بطاقات الائتمان والخصم على الحسابات والشيكات السياحية والشيكات المصرفية.
ج. خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.
ح. التجارة لحساب المؤسسة المالية أو للغير في السوق الأولية أو غيرها، وذلك في الأدوات التالية:
- النقد الأجنبي.
- المشتقات المصرفية والمالية بأنواعها.
- أدوات سعر الفائدة وسعر الصرف مثل المبادلة والاتفاقات الآجلة.
- الأوراق المالية القابلة للتحويل.
- الأدوات الأخرى القابلة للتفاوض والأصول المالية الأخرى بما في ذلك السبائك.
خ. الاشتراك في الإصدارات لكافة أنواع الأوراق المالية بما في ذلك الترويج والإصدار الخاص كوكيل، وتقديم الخدمات المختلفة بالإصدارات.
د. أعمال السمسرة في النقد.
ذ. إدارة الأموال، مثل إدارة النقدية ومحافظ الأوراق المالية، وخدمات الإيداع وحفظ الأمانات.
ر. خدمات المقاصة والتسوية للأصول المالية، بما فيها الأوراق المالية والمشتقات والأدوات الأخرى القابلة للتفاوض.
ز. تقديم وإرسال المعلومات المالية، وخدمات البرامج الجاهزة المرتبطة بها بواسطة مقدمي الخدمات المالية الأخرى.
س.تقديم الاستشارات والوساطة المالية وتحليل الائتمان وتقديم الخدمات الاستشارية وإدارة المحافظ المالية ووضع الاستراتيجيات للشركات والمؤسسات.

**ثالثا. مزايا تطبيق اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المصرفية والمالية:**

أشارت العديد من الدراسات والتحليلات إلى وجود العديد من المزايا التي يمكن أن تتحقق من تطبيق اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية تتمثل في:

1. جعل القطاع المصرفي أكثر كفاءة واستقرارا.
2. اتساع السوق المصرفية نتيجة هذا التحرير يمكن أن يؤدي إلى تعاظم الاستفادة من اقتصاديات الحجم، من خلال زيادة عمليات الاندماج المصرفي، وتعميق المنافسة من عمليات الخصخصة.
3. تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية كلما اشتدت درجات المنافسة والاندماج المصرفي، من خلال انخفاض الفوائد والعمولات.
4. توفير المزيد من الخدمات المصرفية للعملاء وتحسين نوعيتها.
5. زيادة المنافع فيما يتعلق بنقل المعارف والتكنولوجيا، بما في ذلك معرفة أفضل الممارسات الإدارية والمحاسبية ومعالجة البيانات واستخدام الأدوات المالية.
6. يتيح تحرير الخدمات المصرفية للعملاء والشركات اختيار المزيج المناسب للتمويل وزيادة حجمه وطرقه.

7. تخفيض مخاطر السوق وتعميق وتوسيع الأسواق المالية من حجم المعاملات ومجال الخدمات.
8. إمكانية تحسين السياسة النقدية من خلال التوجه نحو استخدام الأدوات غير المباشرة (كسياسة السوق المفتوحة) بدلا من الأدوات المباشرة (كتحديد السقوف الائتمانية)، والتي تساعد على تطوير وتنمية سوق رأس المال.
9. يؤدي تحرير الخدمات المصرفية إلى تحسين تخصيص الموارد المالية من خلال تقليل التدخل الحكومي المباشر، وبالتالي تحقيق الكفاءة في توظيف تلك الموارد بأقل مخاطر ممكنة، والتحفيز على تجميع المدخرات وزيادة الاستثمارات، وبالتالي تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي.
10. يؤدي تحرير الخدمات المصرفية إلى زيادة تدفق رأس المال من الدول ذات الفائض في رأس المال إلى دول العجز، مما يؤدي إلى تخفيض تكلفة الاستثمار في هذه الدول من خلال انخفاض سعر الفائدة، أما الدول التي لديها فائض فإن التحرير يمكنها من استثمار رأسمالها الفائض، وبالتالي زيادة العوائد.
11. تحرير تجارة الخدمات المصرفية يؤدي إلى تعميق العولمة المصرفية والمالية، مما يؤدي إلى زيادة التنافسية وتحسين الرقابة البنكية والتنظيم والتخصيص الكفء للموارد.

**رابعا. التحديات الناتجة عن تحرير الخدمات المصرفية والمالية:**

1. تزايد الخوف من سيطرة البنوك والمؤسسات المصرفية الأجنبية على السوق المحلية بعد تحرير تجارة الخدمات المصرفية. ولتفادي ذلك يمكن أن تقوم الحكومة بالتحرير التدريجي على مراحل، حتى تمكن البنوك المحلية من للاستعداد للوضع التنافسي الجديد.
2. التخوف بأن لا تقوم البنوك الأجنبية سوى بخدمة القطاعات المربحة، وهو ما يؤدي إلى عدم وصول الخدمة المصرفية إلى القطاعات والأقاليم الأخرى. الأمر الذي يتطلب وضع سياسات وتدابير تحمل حوافز في هذه القطاعات.
3. تحرير الخدمات المصرفية يؤدي إلى حدوث الأزمات المصرفية والمالية وعدم الاستقرار المالي، وهو من أهم التحديات والآثار السلبية للعولمة المالية، لذلك يتوجب وضع أنظمة للإنذار المبكر للتحذير من الأزمة قبل وقوعها، والبحث جديا في السياسات الاقتصادية الكلية والآليات التطبيقية التي تحول دون وقوع هذه الأزمات.
4. التخوف من أن تحرير تجارة الخدمات المصرفية تؤدي إلى تزايد التعامل في المشتقات المالية، والتي ينظر إليها دائما أنها خطرة.
5. التخوف من عدم قدرة البنوك المحلية على المنافسة في السوق المصرفي العالمي. وذلك يوجب على الحكومات تحسين كفاءة البنوك والاستثمار في التكنولوجيا المصرفية الحديثة، وخصخصة البنوك والاندماج المصرفي وإعداد الكوادر المتخصصة وغير ذلك.
6. يمكن لتحرير تجارة الخدمات المصرفية أن يؤدي إلى إلغاء دعم الصناعات الوليدة من المؤسسات المصرفية لتحقيق أهداف التنمية في الدول النامية.

**خامسا. آثار تحرير الخدمات المصرفية على الجهاز المصرفي**

**1. الآثار الإيجابية:** تتمثل في:

- يؤدي تعاظم المنافسة في السوق المصرفية في ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية إلى تحسين نوعية الخدمات المقدمة وتخفيض تكاليفها ورفع كفاءة الجهاز المصرفي.
- رفع مستوى أداء إدارة المخاطر والبحث عن وسائل علاج الأزمات المالية والمصرفية.
- الإسراع في إعادة هيكلة الجهاز المصرفي وتقديم خدمات مصرفية جديدة والتوسع فيها، مثل الترويج للإصدارات في الأوراق المالية وعمليات التأجير التمويلي وغيرها.
- تحسين المناخ الذي تعمل فيه البنوك وتطوير النظم الإشرافية والرقابية من السلطات المسئولة، لضمان السلامة المصرفية وزيادة القدرة على مواجهة العولمة المالية.
- خروج الخدمة المصرفية من المحلية إلى العالمية وهو ما يتيح فرص أكبر للعمل المصرفي.
- زيادة تنشيط سوق المال من خلال البنوك وتنويع العمل المالي، والمساهمة في إيجاد الآليات المناسبة لتوريق الديون وربط الأسواق المحلية بالعالمية.
- نقل واكتساب المهارات وتطوير الخدمات المصرفية المحلية، من خلال الاحتكاك بالبنوك الأجنبية.

2. **الآثار السلبية:**

- خروج بعض البنوك من السوق المصرفية نتيجة لحدة المنافسة.
- احتكار سوق الأدوات المصرفية الحديثة لفترة من الزمن من طرف البنوك الأجنبية خاصة في الدول النامية، والتي تتميز بنوكها بضعف القدرة التنافسية.
- ضعف قدرة البنوك المحلية في الدول النامية وعدم قدرتها على فتح فروع لها في الخارج.
- ضعف قدرة البنوك المحلية في الدول النامية على خفض تكلفة الخدمات المصرفية، نظرا لارتباط ذلك إلى حد ما بالسياسة النقدية والأهداف الاقتصادية الكلية.